الأمم المتحدة

E/2024/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024

البند 19(و) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية وحقوق الإنسان: حقوق الإنسان

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

في هذا التقرير المقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48، يعرض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتفصيل، الجهود المبذولة مؤخراً بهدف تعزيز عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة للنهوض بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 141/48 الذي أنشـــأت الجمعية بموجبه ولاية مفوض الأمم المتحدة السـامي لحقوق الإنسـان. ويتضـمن التقرير معلومات عن أنشـطة مفوضـية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، مع التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتناول التقرير الأنشطة المنجزة في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2023 إلى نيسان/أبريل 2024.

2- ويشدد المفوض السامي في التقرير على الدور الحاسم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التصدي للتحديات العالمية غير المسبوقة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك تصاعد أوجه عدم المساواة والفقر والتفاوتات في الدخل والثروة، على نحو ما يتَّضح من تركز الثروة بين قلة قليلة من أصـــحاب الحظوة[1]. ويدعو المفوض الســـامي إلى اتباع نهج كلي قائم على الاعتراف بعدم قابلية الحقوق المدنية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية للتجزئة، وبترابط هذه الحقوق، إلى جانب الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصـــحية. ويُبيِّن المفوض الســـامي الكيفية التي توفر بها النُهوج الموجهة نحو إعمال الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية بمقتضـى صـكوك حقوق الإنسـان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنســان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية، سبلاً للتغلب على هذه التحديات.

ثانياً- تعزيز عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة

3- تشمل ولاية المفوض السامي تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والدعم المالي، وتعزيز الحوار المتعلق بقضـــايا حقوق الإنســـان، والنهوض بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنســـان، وتنســـيق الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها. وقد سعت المفوضـية، منذ إنشـائها في عام 1993، إلى مسـاعدة الدول الأعضـاء وسـائر أصـحاب المصـلحة على التغلب على الحواجز القانونية والسـياسـاتية والهيكلية والحواجز الأخرى، وعلى التصـدي للتحديات بغية كفالة الحماية الكاملة لجميع حقوق الإنسان، وتعزيز هذه الحقوق وإعمالها.

4- وتدعو المفوضـية إلى الاعتراف بعالمية جميع حقوق الإنسـان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها في جميع مراحل العمليات التي تضـطلع بها، تمشـياً مع نص وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وسـائر الصـكوك الدولية لحقوق الإنسـان. ويكفل الإعلان العالمي لحقوق الإنســان الحقوق المدنية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز أو تراتبية أو تصـنيف. ومع ذلك، فقد نشـأت فجوة وتراتبية مصـطنعتان بين الحقوق المدنية والسـياسـية من جهة، والحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى[2]. ويُضِـر الفصـل والتراتبية بمسـألة إعمال حقوق الإنسـان، بما في ذلك الحق في التنمية، باعتبار أن جميع حقوق الإنسـان مترابطة ارتباطاً وثيقاً، وكثيراً ما يعتمد إعمال أحد الحقوق على إعمال الحقوق الأخرى. ومما يؤسـف له أن التصـوُّر القائم بشـأن وجود فصـلٍ وتراتبية، مع أنهما مصـطنعان، قد عرقل باسـتمرار الجهود الشـاملة والكلية المبذولة في مجال حماية حقوق الإنســان وتعزيزها وإعمالها، حيث يستثمر بعض الدول الأعضـاء في مجموعة واحدة من الحقوق أكثر من استثماره

(1) انظر Patrick N. Osakwe and Olga Solleder, “Wealth distribution, income inequality and financial inclusion: a panel data analysis”, Working Paper, No. 4 (United Nations Conference on Trade and Development, 2023).

(2) Sandra Fredman, *Comparative Human Rights Law* (Oxford, Oxford University Press, 2018), chap. 3.

في المجموعة الأخرى. وتشجع المفوضية بقوة على ترسيخ مفهوم عدم قابلية جميع الحقوق للتجزئة في مجال تطويرها المعياري وعملها التنفيذي، وقد دأبت على دعوة جميع الدول وغيرها من الجهات المسؤولة إلى السعي إلى إعمال جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة.

5- ويُعد عمل المفوضية المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملاً متعدد الأوجه. وتسهم المفوضية في وضع المعايير، وإذكاء الوعي، ووضع السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وهي تقدم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة، وتساعدها على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان لكفالة أن يتمكن أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم. ويشمل هذا العمل ولايات بعينها حددها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، فضلاً عن العمل المنجز في إطار الولاية المستقلة التي أسندتها الجمعية العامة إلى المفوض السامي. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع المفوضية بطائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تقديم الدعم المواضيعي والدعم الخاص بالسياق إلى الحكومات والمؤسسات الإقليمية والوطنية، وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنشطة البحث والرصد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان. كما تقدم المفوضية مشورة الخبراء والدعم الموضوعي فيما يتعلق بعمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقدم الدعم للتطوير التدريجي للقانون الدولي، وتُشارك في العمليات الحكومية الدولية، وتُعزز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمدن والحكومات المحلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

6- ويركز عمل المفوضية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وضع وتنفيذ القوانين والسياسات والممارسات التي تنطوي على حقوق محددة، مثل الحق في التعليم والصحة، بما في ذلك الحصول على الأدوية واللقاحات ورعاية الصحة النفسية، والحق في العمل والضمان الاجتماعي والغذاء والسكن والمياه وفي الحصول على المرافق الصحية[3]. وتهدف الأنشطة الأخرى المضطلع بها إلى تقديم الدعم إلى الفئات السكانية التي كثيراً ما تكون مهمَّشة والأكثر تخلفاً عن الركب. وتشمل هذه الأنشطة تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للنساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد مجتمع الميم الموسَّع والشعوب الأصلية والأقليات والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم ممن هم في حالات ضعف أو تهميش. ويضع هذا العمل الأفراد ومسألة إعمال حقوقهم، بما في ذلك الحق في التنمية، في مركز الاهتمام.

7- وفي الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، عرض المفوض السامي رؤية المفوضية لتوطيد عملها المتعلق بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة في التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)[4]. ويُراد بهذه الرؤية تعزيز التعاون القائم بين المفوضية والدول الأعضاء ومختلف أصحاب المصلحة من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق نهج مترابط متكامل وغير قابل للتجزئة إزاء حقوق الإنسان. وتكمّل هذه الرؤية مسارات العمل الحالية للمفوضية على كل من المستوى المواضيعي والمعياري والسياساتي، فضلاً عن وظيفة الدعم التي تضطلع بها المفوضية على الصعيدين القطري والإقليمي.

8- وفي التقرير المتعلق برؤية المفوضية، اعترف المفوض السامي بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحاجة إلى وضع استراتيجيات من شأنها أن تتغلب بفعالية على العقبات التي

(3) انظر https://www.ohchr.org/ar/human-rights/economic-social-cultural-rights.

(4) A/HRC/54/35.

تعترض إعمالها[5]. وعلى النحو المبين في ذلك التقرير، تركز رؤية المفوضية على اتخاذ إجراءات في المجالات الرئيسية الخمسة التالية: (أ) توسيع هامش التصرف في المجال المالي ودعم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و(ب) معالجة أوجه عدم المساواة؛ و(ج) كفالة تهيئة بيئة مواتية؛ و(د) معالجة الدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية؛ و(هـ) تسخير البيانات لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ووجَّه المفوض السامي الانتباه في التقرير إلى مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعترف بقدرة الحقوق الثقافية على تعزيز الشعور بالانتماء والاعتزاز، والنهوض بالإدماج والتماسك الاجتماعيين، والحد من التمييز والتهميش والنزاع.

9- وأعرب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 22/54، عن بالغ قلقه إزاء ما تواجهه المفوضية من نقص كبير في القدرات والموارد اللازمة لعملياتها بغية دعم الدول في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطلب إلى المفوضية أن تعزز عملها في هذا الصدد. وفي ذلك القرار أيضاً، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يزيد من قدرة المفوضية عن طريق إقرار وظائف إضافية ممولة من الميزانية العادية.

10- ومن الناحية التشغيلية، يتمحور عمل المفوضية حول ست ركائز هي: (أ) السلام والأمن؛ و(ب) التنمية؛ و(ج) عدم التمييز؛ و(د) المشاركة؛ و(هـ) الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ و(و) المساءلة. وتشمل كل ركيزة جميع الحقوق (الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية). وسيتم الحفاظ على هذه الركائز في خطة إدارة المكاتب للفترة 2024-2027، التي يجري حالياً وضع اللمسات النهائية عليها.

11- وترد النتائج ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن كل ركيزة. وترتبط ركيزة التنمية، على وجه الخصوص، بحقوق مثل الصحة والسكن والأرض وحقوق الملكية، مع تركيزها على تنفيذ خطة عام 2030 بالاستناد إلى حقوق الإنسان. وتشمل ركيزة عدم التمييز عدة نتائج متوقعة بشأن معالجة أوجه عدم المساواة، وتتطرق إلى الأسباب الجذرية للانتهاكات القائمة وحالات عدم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل ركيزة المساءلة تعزيز المساءلة وتقديم تعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتتضمن ركيزة المشاركة إشارة إلى إعلاء صوت الذين يواجهون التمييز، وتعزيز المشاركة المجدية والشاملة والآمنة في الشؤون العامة. وتركز ركيزة السلام والأمن تركيزاً معززاً على منع نشوب النزاعات وأسبابها الجذرية.

12- وينعكس التزام المفوضية بالاستجابة بفعالية لبيئة عالمية ديناميكية من خلال التوجهات الاستراتيجية التي حددتها باعتبارها مجالات عمل ذات أولوية للفترة 2024-2027، ويُتوقع أن توفر توجيهاً متسقاً على نطاق عمل المفوضية ككل. وتتمثل التوجهات الاستراتيجية فيما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى الحركة العالمية القوية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ و(ب) وضع حقوق الإنسان في صميم مسألة منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ و(ج) تجاوب آلية الحكم عن طريق المشاركة الكاملة ووضع حد للإفلات من العقاب؛ و(د) إشراك الأطفال والشباب في عملية اتخاذ القرارات؛ و(هـ) إحداث تحولات في الاقتصادات، مع وضع مفهومي المساواة والاستدامة في صميم هذه العملية؛ و(و) ترسيخ العمل البيئي في مجال حقوق الإنسان؛ و(ز) استخدام التكنولوجيا والعلم للنهوض بحقوق الإنسان للجميع؛ و(ح) تعزيز نظام حقوق الإنسان[6].

(5) المرجع نفسه، الفقرة 17.

(6) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-02/hc-visionstatement-2024.pdf.

13- ومن خلال مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، دعا المفوض السامي إلى أن تكون حقوق الإنسان في صميم الاقتصادات على الصعيدين الوطني والعالمي، بحيث تخدم جميع الناس والكوكب[7]. وحثَّ الدول على استخدام حقوق الإنسان بوصفها تتيح مساراً نحو عالم أكثر سلماً ومساواة واستدامة[8].

14- واعتمدت المفوضية نهجاً شاملاً على الصعيدين المعياري والتنفيذي لتطبيق الإطار المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث قدمت دعماً خاصاً بالسياق ومصمماً على وجه التحديد للحكومات ومختلف أصحاب المصلحة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، يسَّرت المفوضية تبادل المعارف، وقدمت المساعدة التقنية، وخدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية، مما أسهم في قيام الدول وسائر أصحاب المصلحة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أرض الواقع. وتحتاج المفوضية إلى دعم سياسي ومالي يقدَّم بشكل مستمر ومستدام لمواصلة هذه الأنشطة وتوسيع نطاقها، وتحقيق النجاح في عملية إحداث تحوّل في حياة الناس.

ثالثاً- تعزيز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

15- لقد أُحرز تقدم معياري كبير في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدى العقود الستة التي انقضت منذ اعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع تصديق أكثر من 170 بلداً على العهد وتضمين الكثير من الدساتير الوطنية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إما باعتبارها حقوقاً أساسية أو سياسات توجيهية للدولة، كان ثمة اعتراف ملحوظ بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد صدَّقت جميع البلدان على معاهدة واحدة على الأقل من المعاهدات الأساسية التسع لحقوق الإنسان، فضلاً عن بروتوكول واحد على الأقل من البروتوكولات الاختيارية التسعة الملحقة بها، وصدقت 80 في المائة من الدول الأعضاء على أربع معاهدات منها أو أكثر[9]. ومع ذلك، لا يزال يجري التعامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الممارسة العملية على أنها حقوق من الدرجة الثانية. وحتى في الحالات التي تعترف فيها الدساتير الوطنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يظل احترامها محدوداً للغاية. ولذلك، من الأهمية بمكان ليس مواصلة العمل من أجل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع حقوق الإنسان الأخرى في الإطار الوطني فحسب، بل أيضاً احترام هذه الحقوق وإنفاذها بهمَّة عن طريق الوسائل القضائية وغير القضائية، وكذلك في القرارات الاقتصادية وقرارات قطاع الأعمال، سعياً إلى إحداث تحسينات قابلة للقياس في حياة الناس اليومية.

16- وفي سياق الجهود التي تبذلها المفوضية لدعم تنفيذ الالتزامات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب الدول وغيرها من الجهات المسؤولة، يُعترف بالحيز المالي المحدود الذي تعاني منه بلدان كثيرة، سواء منذ عهد بعيد أو منذ سنوات قليلة نتيجةً لجائحة كوفيد-19. وتهدف هذه الجهود إلى تشجيع الحكومات ودعمها في اتخاذ تدابير فورية للتصدي للتحديات التي تواجهها في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يشمل اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة تحسين فرص التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجنب التدابير التراجعية وحظر التمييز.

(7) انظر https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2023/02/turk-calls-human-rights-economy. انظر أيضاً A/HRC/54/35، الفقرة 23.

(8) انظر https://www.ohchr.org/en/documents/outcome-documents/human-rights-path-solutions.

(9) انظر https://indicators.ohchr.org/.

17- وقد التزمت المفوضية، في سياق خطتها الحالية لإدارة المكاتب، بتعزيز عملها في مجال مكافحة الفساد. وفي عام 2023، وضعت المفوضية استراتيجية على نطاق المكاتب بشأن مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان لكفالة أن تكون السياسات والقوانين والاستجابات لمكافحة الفساد متمحورة حول الضحايا ومتسقة مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. واعتمدت المفوضية، في إطار تنفيذ الاستراتيجية، نهجاً متعدد الجوانب يشمل تقديم الدعم إلى مجلس حقوق الإنسان، والقيام بناءً على طلب البلدان بتخصيص مشاريع على الصعيد القطري. كما أن المفوضية تدعم أصحاب الحقوق عن طريق أنشطة البحث والتحليل، ودراسات الحالات الإفرادية، والتوعية. وتركز المفوضية تركيزاً خاصاً على الوقاية، وإقامة العدل على نحو فعال، وتأمين الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن جرائم الفساد، والاستجابات لمكافحة الفساد، وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية.

ألف- مبادرة "حقوق الإنسان 75": التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

18- في عام 2023، احتفلت المفوضية بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تزامنت مع الذكرى السنوية الثلاثين لكل من إعلان وخطة عمل فيينا وإنشاء المفوضية. واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتخذت المفوضية مبادرة "حقوق الإنسان 75"،[10] وهي مبادرة ممتدة على مدى عام وتتمثل أهدافها الشاملة في تعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والتطلع إلى المستقبل، وتعزيز النظام الإيكولوجي لحقوق الإنسان. ووجَّه المفوض السامي، في ملاحظاته الافتتاحية في المناسبة الرفيعة المستوى التي نُظمت في جنيف يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023 في ختام المبادرة، نداء من أجل العمل، وحثَّ جميع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على العمل معاً من أجل رفع التحديات الهائلة التي تواجهها[11]. وأكد المفوض السامي من جديد، في ختام المناسبة الرفيعة المستوى، أن حقوق الإنسان تبني جسوراً عبر الانقسامات الجيوسياسية وتشكل مخططاً لإيجاد حلول لأكبر التحديات التي تواجهها البشرية وللتعاون المتعدد الأطراف، لأنها مترسخة في قيم ترقى فوق الانقسامات، ولأنها متجذرة في الطابع العالمي لحالة الإنسان[12].

19- وجمعت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن مبادرة "حقوق الإنسان 75" قادة العالم وغيرهم من كبار الشخصيات الذين أكدوا من جديد، في موقف موحد، الحقوق المتساوية لجميع الأفراد على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[13]. واعترفوا بأن الإمكانات الكاملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، لم تتحقق بعد[14]. وتلقت المفوضية أكثر من 770 تعهداً في مجال حقوق الإنسان من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. وعكست التعهدات الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتجديد الالتزامات بالتصدي للعديد من التحديات العالمية، بما في ذلك تعزيز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق النهوض بتحقيق المساواة في مجال العمل، ومعالجة الفقر المدقع، وتحسين فرص الحصول على التعليم

(10) انظر https://www.ohchr.org/ar/human-rights-75.

(11) انظر https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2023/12/turk-opens-global-human-rights-event-call-hope-and-action.

(12) انظر https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/12/turk-promises-we-will-build-ambitious-agenda-change-can-meet-challenges-our-time.

(13) انظر https://www.ohchr.org/ar/events/events/2023/human-rights-75-high-level-event.

(14) انظر https://www.ohchr.org/ar/human-rights-75/pledge.

والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية[15]. وتعتزم المفوضية دعم تنفيذ التعهدات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حالما تتوفر موارد إضافية مخصصة.

20- وفي أعقاب إنجاز مبادرة "حقوق الإنسان 75"، أصدر المفوض السامي بيان رؤية بعنوان "حقوق الإنسان: المسار إلى الحلول"[16]. وحذَّر من أن استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية أو الاستخفاف بها لا يهددان التماسك الاجتماعي فحسب، بل يقوّضان التعاون الدولي أيضاً. ودعا المفوض السامي إلى زيادة فعالية التعاون الدولي بشأن السياسات الضريبية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعارف، والتمويل.

باء- الدعم المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان

21- اضطلعت المفوضية على مدار السنة بسلسلة من الأنشطة لوضع سياسات عالمية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأسهمت، من خلال التقارير الدورية والمواضيعية، في وضع قواعد ومعايير لحقوق الإنسان. كما نظمت اجتماعات ومناسبات للخبراء. وتستند هذه الجهود إلى الجهود التي تبذلها المفوضية في كل من مجال البحث والدعوة وبناء القدرات والمساعدة التقنية والمشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

22- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، عقدت المفوضية حلقة عمل لمدة يوم واحد لاستعراض وتعزيز أدوات نشر المعلومات المتعلقة بنهج حمايةِ التراث الثقافي وترميمه وصونه على نحو يعزز احترام الجميع للحقوق الثقافية على الصعيد العالمي والأساليب الممكنة لتنفيذ هذا النهج، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/49. وشدد المشاركون على الدور الحاسم للحقوق الثقافية باعتبارها تتيح استجابة للتحديات العالمية، وعلى أهمية إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التراث الثقافي[17].

23- وفي آذار/مارس 2024، نظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن التحديات الماثلة والممارسات الجيدة لإعمال الحق في الضمان الاجتماعي وتقديم خدمات عامة جيدة. واستكشف أعضاء حلقة النقاش، استناداً إلى تجارب الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، سبل توفير أنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة والخدمات العامة الجيدة.

24- وتناول المفوض السامي في تقريره عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2023[18]، التحديات التي تعترض الحصول على الأدوية ضمن نظام الابتكار الصيدلاني القائم ونماذج الأعمال المرتبطة به وممارسات التسعير الحالية. ونظمت المفوضية، في شباط/فبراير 2024، حلقة عمل للخبراء بشأن التحديات الرئيسية والتطورات المستجدة في الحصول على الأدوية واللقاحات وغيرها من المنتجات الصحية. وركز المشاركون في حلقة العمل التي عُقدت عبر الإنترنت وضمَّت أصحاب المصلحة المتعددين على التحديات المتعددة الأوجه في كفالة تكافؤ فرص الاستفادة من الهياكل الأساسية المناسبة للرعاية الصحية. وأيَّدت استنتاجات حلقة العمل النتائج التي خلص إليها المفوض السامي في تقريره. وسلط المفوض السامي الضوء، في التقرير أيضاً، على أن

(15) انظر https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2024/02/opening-human-rights-council-turk-launches-new-human-rights.

(16) انظر https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/un-human-rights-chief-lays-out-path-solutions-years-come.

(17) انظر أيضاً A/HRC/17/38.

(18) E/2023/74.

ارتفاع الأسعار الناجم عن براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية يُعد من التحديات التي تحول دون الحصول على الأدوية واللقاحات وغيرها من المنتجات الصحية.

25- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن الأسباب الجذرية للفجوات الرقمية، بما في ذلك اختلال توازن القوى الذي يعزز أوجه عدم المساواة. وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على أهمية توافر البيانات والمؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان في قياس الحكم الرشيد والاستجابات لسد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوات الرقمية بين الجنسين، وأعربوا عن قلقهم إزاء الافتقار إلى الموارد الاقتصادية والمهارات وإمكانية الوصول المادي إلى مجال المعلومات والتكنولوجيا. واستكشفوا فرص استخدام المعلومات والتكنولوجيات الرقمية لمنع الفساد والتصدي له، وما الذي ينبغي أن يكون عليه تصميم هذه التدابير وتنفيذها في سياق سد الفجوات الرقمية.

26- وفي شباط/فبراير 2024 أيضاً، نظمت المفوضية اجتماعاً للخبراء بشأن العقبات التي تحول دون إعادة الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان. وناقش الخبراء الحواجز القانونية والعملية والمؤسسية الرئيسية التي تحول دون إعادة الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، والتحديات التي تواجهها البلدان الأصلية والبلدان المتلقية في التغلب على تلك الحواجز. كما سلطوا الضوء على العناصر الرئيسية اللازمة لنهج قائم على حقوق الإنسان من أجل إزالة الحواجز القائمة.

27- وفي آب/أغسطس 2023، نظمت المفوضية اجتماعاً للخبراء بشأن تعزيز بناء قدرات الحكومات المحلية. وناقش المشاركون، وهم مجموعة متنوعة من الخبراء، العمل المضطلع به، وتبادلوا الممارسات الواعدة، وتناولوا التحديات القائمة والفرص المتاحة. وأبرزت المناقشات نقص الوعي بين مسؤولي الحكومات المحلية بقواعد ومعايير وآليات حقوق الإنسان، فضلاً عن نقص المهارات والمعارف لترجمة قواعد ومعايير حقوق الإنسان إلى ممارسات عملية[19].

28- وواصلت المفوضية، في المحافل الوطنية والمتعددة الأطراف، الدعوة إلى النهوض بالحماية القانونية لحقوق الإنسان لكبار السن وتعزيزها، فضلاً عن إدراج حقوق كبار السن في خطة الدعم والرعاية. ودعا المفوض السامي إلى وضع صك ملزم قانوناً لتوفير حماية أفضل لحقوق كبار السن. وتُواصل المفوضية أنشطة الدعوة وإقامة الشراكات مع مختلف الحكومات وأصحاب المصلحة بناءً على عملها بشأن القواعد والالتزامات المعيارية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن[20]. ويُستكمل هذا العمل بتوصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ ومسارات للحلول مستمدة في جوهرها من اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين المعني بحقوق الإنسان لكبار السن الذي عقد يومي 29 و30 آب/أغسطس 2022[21].

29- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت المفوضية بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة العمل الدولية، على نحو ما صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها 317/77، مناسبة رفيعة المستوى في نيويورك للاحتفال باليوم الدولي الأول للرعاية والدعم. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في عام 2023 القرار 6/54، وهو أول قرار صادر عنه على الإطلاق للتركيز على بُعد حقوق الإنسان في خدمات الرعاية والدعم. ويتناول القرار حقوق الإنسان للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وكبار السن. واستُكملت هذه التطورات بمشروع قرار أوصت لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده، وهو

(19) انظر A/HRC/56/32.

(20) انظر A/HRC/49/70.

(21) انظر A/HRC/52/49.

يتعلق بتعزيز نظم الرعاية والدعم في سبيل التنمية الاجتماعية[22]. وقدمت المفوضية الدعم التقني إلى الآليات والهيئات المعنية. وعلاوة على ذلك، أسهمت المفوضية في توجيهات منظومة الأمم المتحدة بشأن إحداث تحولات في نظم الرعاية[23].

30- ونظمت المفوضية، في 18 كانون الثاني/يناير 2024، الاجتماع السادس لمجلس حقوق الإنسان المعقود فيما بين الدورات بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030، الذي تناول موضوع "إدماج حقوق الإنسان ضمن إصلاحات الهيكل المالي الدولي: حجر الأساس لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واقتصاد قائم على حقوق الإنسان"[24]. واقترح المفوض السامي، في كلمته الافتتاحية، ست نقاط عمل لترسيخ حقوق الإنسان في إصلاحات الهيكل المالي الدولي[25]. وأعدت المفوضية تقريراً يتضمن توصيات لتطبيق منظور حقوق الإنسان على إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وزيادة الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم ترك أحد خلف الركب، في وقت تتزايد فيه حالات المديونية الحرجة. وتدعو التوصيات أيضاً إلى استخدام حقوق الإنسان لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد، عن طريق التعاون الضريبي الدولي والشفافية المالية[26].

جيم- الدعم التقني المقدم إلى الحكومات وإلى الجهات صاحبة المصلحة والتعاون معها

31- تشارك المفوضية، إضافةً إلى إسهامها في وضع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، في أنشطة مختلفة بهدف تعزيز فهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيقها وإنفاذها.

32- واضطلعت المفوضية بجهود مدروسة، عن طريق اتباع نهج قائم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للمشاركة في السياسات الاقتصادية وربط تلك الجهود بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان الحق في التنمية. وعلى وجه الخصوص، تُواصل المفوضية مبادرتها لتعزيز القدرات، التي تشمل فريقاً تابعاً للمفوضية يجمع بين أخصائيين في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مجال التنمية المستدامة وفريقاً من الاقتصاديين. وتركز هذه الجهود، على سبيل المثال، على الحق في العمل اللائق والضمان الاجتماعي للجماعات والأفراد المحرومين والمهمشين، بما في ذلك العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، وعلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولدى قيامها بذلك، تقدم المفوضية الدعم إلى الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لكفالة أن تكون التشريعات والميزانيات والسياسات والبرامج الوطنية متوائمة مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان.

33- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أقامت المفوضية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واتحاد النقابات العمالية الإثيوبية ومؤسسة فريدريك إيبرت شتيفتونغ في إثيوبيا، حواراً وطنياً بشأن سياسات حماية وتعزيز حقوق العمال المنزليين في إثيوبيا. واسترشد الحوار بإحدى الدراسات. وقبل إجراء الحوار السياساتي، شارك العمال المنزليون والجمعيات المعنية بهم والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في حلقة عمل

(22) E/CN.5/2024/L.5.

(23) انظر https://www.who.int/news/item/09-10-2023-who-ohchr-launch-new-guidance-to-improve-laws-addressing-human-rights-abuses-in-mental-health-care.

(24) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/sixth-intersessional-meeting-human-rights-and-the-2030-agenda.

(25) انظر https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/01/integrating-human-rights-international-financial-architecture.

(26) انظر A/HRC/56/35.

لأصحاب الحقوق، حيث ناقشوا التحديات الرئيسية الماثلة أمام ممارسة حقوقهم في العمل وفي الضمان الاجتماعي. وستسهم هذه الجهود في صياغة قانون لكفالة حماية العمال المنزليين والعمال عموماً.

34- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نظمت المفوضية، بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة الداخلية في كولومبيا ومنظمات المجتمع المدني، المشاورة الأولى بشأن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأتاح يومان من المناقشات المواضيعية مع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الممثلون عن منظمات الفلاحين والمنظمات الاجتماعية المدنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسلطات الإقليمية، فرصة لتقييم التحديات والمكاسب التي تحققت من خلال إعمال الحقوق الواردة في الإعلان. وسيُسترشد بهذه المشاورات في عمل المفوضية في المستقبل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي فيما يتعلق بالإعلان أعلاه، وستتيح المشاورات مواصلة المشاركة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة المدعوَّة إلى عملية التشاور.

35- وفي كمبوديا، دعمت المفوضية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد، جهود الحكومة الرامية إلى وضع إطار السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، "رؤية 2030"، عن طريق تقديم المشورة التقنية أثناء عملية الصياغة. وقامت المفوضية أيضاً بتحليل الإطارين القانوني والسياساتي لتحديد الثغرات في مجال حماية حق العاملين في الضمان الاجتماعي ضمن الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك الباعة المتجولون والعمال المنزليون وجامعو النفايات وسائقو مركبات التوك توك. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت دراسة استقصائية لتقييم قدرة هؤلاء العمال على المشاركة في نُظم التأمين الاجتماعي قبل تقديم توصيات محددة في مجال السياسة العامة إلى الحكومة وتوسيع نطاق تغطية النُظم لكي تشمل العمال المذكورين.

36- وفي تيمور – ليشتي، وبالنظر إلى أن 30,6 في المائة فقط من السكان مشمولون فعلياً بمجال واحد على الأقل من نُظم الضمان الاجتماعي الاكتتابية وغير الاكتتابية، درست المفوضية إمكانية استفادة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي من تدابير الحماية الاجتماعية، ولا سيما العاملات في المنازل، والبائعات في الأسواق، والعاملات في القطاعات الزراعية. واستُكملت الدراسة بتحليل اقتصادي كلي قائم على حقوق الإنسان، بما يشمل الميزانية. ووضعت المفوضية، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها، توصيات بشأن الخيارات السياساتية والاستراتيجية لضم المزيد من الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص إلى نُظم الضمان الاجتماعي، مع التركيز على النساء. وشملت التوصيات الانتقال من التدابير المؤقتة للمساعدة الاجتماعية إلى نظام مستدام للتأمين الاجتماعي.

37- وفي الكونغو، تعاونت المفوضية مع هيئات مؤسسية ودستورية رفيعة المستوى، مثل الجمعية الوطنية، وديوان المحاسبة وتنظيم الميزانية، والجهات المسؤولة عن الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني، لإقامة حوار متعلق بإدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في أعمال تلك الهيئات، مع التركيز بوجه خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة، التي ترتبط بمداخل استراتيجية، مثل خطة التنمية الوطنية المقبلة، وسياسات التعليم والصحة والميزانية. ويهدف المشروع إلى زيادة معارف وقدرات هذه المؤسسات من حيث الكيفية التي يمكن بها تحسين استراتيجياتها وسياساتها، عن طريق كفالة إسهام أنشطتها في إعمال حقوق الإنسان. ويُذكر من بين النتائج الرئيسية المتوخاة لهذا المشروع وضع دليل ديوان المحاسبة وتنظيم الميزانية المتعلق بكيفية تقييم السياسات العامة من منظور حقوق الإنسان وتعزيز قدرات مديري الدراسات وأنشطة التخطيط في الوزارات على رصد وتقييم السياسات العامة من خلال استخدام التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

38- وفي الأردن، تعاونت المفوضية مع مكتب المنسق المقيم والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لوضع حقوق الناس في صميم السياسات المتعلقة بالمالية العامة، بسبل منها وضع موجز

سياساتي بعنوان "تحصيل الإيرادات المحلية: نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة أوجه عدم المساواة"[27]. وسُلِّط الضوء في الموجز السياساتي على أهمية زيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن للاستثمار في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعادة تنظيم الإنفاق العام بحيث تُعطى الأولوية لاحتياجات الناس وحقوقهم. وفي إطار متابعة هذا العمل، تسهم المفوضية في حوار سياساتي قائم على الأدلة على مستوى البلديات بشأن دور المالية العامة والنظام اللامركزي المالي في معالجة أوجه عدم المساواة والنهوض بحقوق الإنسان.

39- وفي زامبيا، أجرت المفوضية دراسة عن الإعمال التدريجي للحق في الغذاء وفي التعليم في كل من النظام القانوني والسياساتي والإداري للبلد. وكان التقييم مصحوباً بتحليل متعمق للسياسات المالية وسياسات الميزانية، بما في ذلك الآثار المحتملة لاتفاق قرضٍ مع صندوق النقد الدولي، وسياسات إعادة هيكلة الديون، وتدابير التقشف المتعلقة بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بإعمال الحق في الغذاء وفي التعليم. وأسهمت الدراسة أيضاً في مبادرة "حقوق الإنسان 75"، التي دُعيت الدول في إطارها إلى تقديم تعهدات رئيسية للنهوض بحقوق الإنسان. وتعهدت حكومة زامبيا بوضع برنامج شامل للتغذية في المدارس قبل عام 2026.

40- وفي كينيا، دعمت المفوضية انخراط المواطنين في وضع الميزانية على المستوى دون الوطني لكفالة المشاركة والشفافية والمساءلة. ويهدف هذا العمل إلى النهوض بالميزنة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وبالمشاركة العامة في عمليات الحوكمة، مع ضمان أخذ الفئات المهمشة في الحسبان ومراعاة آرائها في عملية وضع الميزانية على المستوى دون الوطني.

41- وفي حزيران/يونيه 2023، نظمت المفوضية مشاورة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا الجنسانية والتكنولوجيا ودور قطاع الأعمال[28]. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، قدمت المفوضية الدعم إلى الأنشطة الرامية إلى تعزيز معارف أصحاب المصلحة، عن طريق مشروع أفريقيا للأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي ساعد في التعجيل بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

42- وفي بيرو، دعمت المفوضية آلية الحماية المشتركة بين القطاعات للمدافعين عن حقوق الإنسان، التي تنسقها وزارة العدل وحقوق الإنسان. وفي منطقة المحيط الهادئ، واصلت المفوضية التعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركاء لتعزيز القدرات على الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ، عن طريق حلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية المتنوعة. وفي المكسيك، وفرت المفوضية التدريب لأكثر من 100 موظف عمومي في قطاع البيئة لتنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو)، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الشعوب الأصلية. وسعى مكتب المفوضية في المكسيك إلى تعزيز استفادة المدافعين عن البيئة بين أفراد الشعوب الأصلية المكسيكيين، ولا سيما النساء، من عملية اتفاق إسكازو، ومشاركتهم النشطة فيها خلال الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاق إسكازو والمنتدى السنوي الثاني المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(27) انظر https://jordan.un.org/en/224081-domestic-resource-mobilization-human-rights-based-approach-tackling-inequalities.

(28) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/B-Tech-gender-multi-stakeholder-consultation.pdf.

43- إضافةً إلى ذلك، وفي سياق مبادرة تعزيز القدرات، تُنفّذ المفوضية حالياً مشاريع لإحداث تحولات عميقة في الأردن وأرمينيا وإسواتيني وإكوادور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا والسلفادور وغيانا والكونغو وكينيا وليبيا ومقدونيا الشمالية ونيبال، وكذلك في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. ويُضطلع بهذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة. وتهدف المشاريع إلى مواصلة تحديد مسارات حقوق الإنسان، والإسهام بهذه المسارات، من أجل تجديد العقد الاجتماعي وفقاً لرؤية المفوض السامي لتعزيز عمل المفوضية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمسارات الانتقالية الستة المحددة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المعقود في نيويورك يومي 18 و19 أيلول/سبتمبر 2023. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الأنشطة الرامية إلى توسيع هامش التصرف في المجال المالي في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار في الخدمات العامة الجيدة، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وسائر أوجه عدم المساواة.

دال- تبادل المعارف والتدريب وبناء القدرات، وتعزيز مشاركة الفئات المتأثرة، ووضع الأدوات والإرشادات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

44- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 22/54، إلى المفوض السامي أن ينشئ قطباً معرفياً معنياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد بدأ العمل على وضع إطار مفاهيمي للقطب المعرفي من أجل تجميع المعارف المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوحيدها ونقلها، وتوفير التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديث ونشر الأدوات والمنهجيات التي من شأنها أن تساعد على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

45- ووسَّعت المفوضية نطاق تعاونها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما في المنطقة العربية، لبناء قدرات هذه المؤسسات وغيرها من الجهات الفاعلة على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتزم المفوضية في عام 2024 بدء تنفيذ برنامج تدريبي جديد في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية الدعم لإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أكثر من 20 بلداً، لتمكين هذه المؤسسات من تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الولايات القضائية الوطنية. ويشمل الدعم بناء القدرات وبرنامج زمالات لموظفي المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، مثل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

46- وتقدم المفوضية الدعم المواضيعي، بما يشمل ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال وجودها الميداني. وهي توفر الدعم التقني وأنشطة بناء القدرات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة (بربادوس)، فضلاً عن أنشطة المساعدة إلى الضحايا والتوعية في سياق الحقوق لذوي الإعاقة (كمبوديا)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للعاملين في المهن القانونية (الكاميرون)، والعمل القسري والإعاقة (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، والإعاقة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان (إثيوبيا)، ونظم الرعاية والدعم في سياق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للرعاية (الاتحاد الأوروبي)، ووضع خطط عمل معنية بالإعاقة (ملديف وكوسوفو)[29]؛ ونظم الرعاية والدعم (جمهورية مولدوفا)؛ والميزنة

(29) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244(1999).

المراعية لمنظور الإعاقة (الجبل الأسود)؛ وإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية (أوكرانيا ودولة فلسطين)؛ وأفراد مجتمع الميم الموسَّع من ذوي الإعاقة (أوغندا).

47- وقدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية الدعم لمشاركة 115 ممثلاً من ممثلي الشعوب الأصلية، من 49 بلداً، في 14 عملية تابعة للأمم المتحدة. وفي سياق برامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية والأقليات، قامت المفوضية بتوظيف ونشر 32 زميلاً من كبار الزملاء المنتمين إلى الشعوب الأصلية والأقليات في 27 مكتباً من مكاتبها الميدانية وفي أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفي مقر المفوضية في جنيف. وفي حزيران/يونيه، نشرت المفوضية عنصر اللغة البرتغالية في برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية.

48- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية بالتعاون مع كلية الصحة العامة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والشبكة العالمية للصحة العامة الأكاديمية، ومركز غرونينغن لقانون الصحة، والرابطة الأوروبية للصحة العامة، وشركاء آخرين، حلقة دراسية شبكية بشأن تغير المناخ والحق في الصحة. وكانت الحلقة الدراسية جزءاً من سلسلة من المبادرات لبناء قدرات الطلاب في مجال الصحة العامة، وقد حضرها أكاديميون بارزون في مجال الصحة وحقوق الإنسان، فضلاً عن القيادات المعنية بمسائل تغير المناخ والبيئة في المفوضية. وكان الغرض من تنظيم الحلقة الدراسية تعزيز مستوى الفهم والكفاءات والقدرات بغية اتباع نُهوج قائمة على حقوق الإنسان إزاء السياسات والممارسات الجيدة في مجال الصحة العامة.

49- ومنذ عام 2018، نظمت المفوضية، بالشراكة مع جامعة الأمم المتحدة وجامعة السلام، تدريباً عبر الإنترنت لإعمال الحق في التنمية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[30]. وفي الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023، عُقدت 12 دورة تدريبية بمشاركة ما مجموعه 179 1 فرداً من 161 بلداً. وكان نحو 60 في المائة من المشاركين من النساء.

50- واستعداداً لليوم العالمي للصحة النفسية في عام 2023، نشرت المفوضية ومنظمة الصحة العالمية مورداً بعنوان "الصحة النفسية وحقوق الإنسان والتشريعات: الإرشادات والممارسة العملية" (Mental health, human rights, and legislation: guidance and practice). ويُراد بهذا المورد الجديد تقديم الدعم للإصلاحات التشريعية على مستوى البلدان من أجل مواءمة خدمات الصحة النفسية مع حقوق الإنسان. ويشمل هذا المنشور قائمة مرجعية عملية للبلدان وأصحاب المصلحة الآخرين لتقييم ما إذا كانت التشريعات تتضمن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

51- وتبذل المفوضية جهوداً متواصلة لبناء وتوسيع قاعدة الجهات المعنية بميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي عام 2023، اتفقت المفوضية مع الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين على التعاون لكفالة أن يكون عمل الأخصائيين الاجتماعيين راسخاً ضمن قواعد ومعايير حقوق الإنسان. وقامت المفوضية بإعداد وتنظيم جلسات إحاطة ودورات تدريبية لأعضاء الاتحاد المذكور.

هاء- التعاون المشترك بين الوكالات للنهوض بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

52- كثَّفت المفوضية جهودها لتحقيق أوجه التآزر في عملها في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ففي آب/أغسطس 2023، عقدت المفوضية حواراً استراتيجياً بشأن المشاركة المؤسسية مع منظمة العمل الدولية لإثراء المعارف على

(30) انظر https://www.upeace.org/e-course-right-to-development-and-the-sdgs/.

نحو متبادل وإيجاد أوجه التآزر فيما بين المبادرات العالمية التي اتخذها الكيانان المذكوران. وفي كانون الثاني/يناير 2024، انضمت المفوضية إلى التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية التابع لمنظمة العمل الدولية بغية استكشاف أوجه التآزر بين هذه المبادرة الجديدة ومفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان الذي أُعلن عنه في نيسان/أبريل 2023.

53- وشاركت المفوضية، بصفتها عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، مشاركة نشطة في وضع مشروع استراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي يتضمن في الصميم إطاراً لحقوق الإنسان. وتمثل الاستراتيجية، التي صدر تكليف بها في سياق قرار الجمعية العامة 334/77، إسهاماً كبيراً لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والتعجيل بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في السنوات التي تسبق عام 2030. وقادت المفوضية عملية تجديد خريطة طريق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بغية إدماج حقوق الإنسان ضمن الاستراتيجية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي للفترة 2024-2025. وتتمثل الأهداف ذات الصلة في إذكاء الوعي وتوفير الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان. ويُراد بخريطة الطريق كفالة فعالية استجابة الأمم المتحدة للتحديات المتعلقة بإعمال الحق في المياه وفي خدمات الصرف الصحي، وندرة المياه، ونوعية المياه، والتلوث، وآثار تغير المناخ، ومساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على بناء نظم مائية قادرة على الصمود وتعزيز الممارسات المستدامة وتطوير الهياكل الأساسية.

54- وعزَّزت المفوضية تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين ووسَّعت نطاق شراكاتها وأنشطتها في مجال التوعية للنهوض بجهود مكافحة الفساد على نحو متوائم مع حقوق الإنسان. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصبحت المفوضية عضواً في اللجنة التوجيهية للشبكة العالمية من أجل مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة في مجال الصحة، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومركز U4 لموارد مكافحة الفساد، والبنك الدولي، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وأصبحت المفوضية أيضاً عضواً في الشراكة العالمية لمكافحة الفساد من أجل التنمية. وشاركت المفوضية في مجموعة من المحافل الدولية المعنية بمكافحة الفساد، بما في ذلك الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واشتركت في تنظيم مناسبات في إطارها.

55- وفي سياق المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق ملزِم بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، تحت مظلة جمعية الصحة العالمية، واصلت المفوضية أنشطة الدعوة لإدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت المفوضية إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن المسارات الممكنة لتعزيز محتوى حقوق الإنسان في مشروع الاتفاق المذكور، وقدمت مقترحات صياغية ورسائل رئيسية في سياق إسهامها في هذه العملية. وفي 19 آذار/مارس 2024، وجَّه المفوض السامي رسالة مفتوحة إلى جميع الدول الأعضاء، ودعا فيها الدول إلى تعزيز قواعد ومعايير حقوق الإنسان في جميع مراحل المشروع المنقَّح للمعاهدة المتعلقة بالجوائح. وفي الرسالة، حدد المفوض السامي أيضاً المسارات الممكنة التي يمكن في إطارها تعزيز الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يشمل عدم التمييز والمساواة بين الجنسين والإدماج والمشاركة، إلى جانب الأحكام المتعلقة بالضمان الاجتماعي والحق في الصحة والحق في العمل[31].

(31) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-03/2024-03-18-HC-open-letter-pandemic.pdf.

56- وفي سياق مبادرة "حقوق الإنسان 75"، حددت المفوضية شهر أيلول/سبتمبر 2023 شهراً للحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة والحق في التنمية[32]. وسُلط الضوء على مسألة الحماية الاجتماعية لإبراز الأهمية المحورية التي يكتسيها الحق في الضمان الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي، ركز المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية سلسلته المعنونة "حديث حقوق الإنسان" على نُظم الحد الأدنى للدخل، بالتعاون مع الدول الأعضاء وواضعي السياسات الوطنية والإقليمية، ومنظمة العمل الدولية، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، نظم المكتب الإقليمي حواراً بين المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن العلاقة بين الحق في الضمان الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الروايات الفردية التي تم جمعها من مختلف البلدان التأثير الحقيقي الناشئ عن الضمان الاجتماعي.

57- وفي يوم حقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر 2023، نشر المفوض السامي والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في إطار التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمفوضية، مقالاً مشتركاً عن حماية الحقوق في أوقات الأزمات[33]. ومن المقرر أن يتبع ذلك، في 8 نيسان/أبريل 2024، حوار رفيع المستوى بين المفوض السامي والمدير العام بشأن النزاعات وتغير المناخ والاقتصاد القائم على حقوق الإنسان والتغطية الصحية الشاملة.

58- كما أن المفوضية عضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وتقدم المفوضية، على وجه الخصوص، الدعم إلى العمل في إطار الركيزة 4 من الاستراتيجية ذات الصلة، التي التزمت فرقة العمل بموجبها بتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان للوقاية من الأمراض غير المعدية ومشاكل الصحة النفسية ومعالجتها بحلول عام 2025. ومنذ آذار/مارس 2023، قادت المفوضية الفريق المعني بحقوق الإنسان المنشأ حديثاً داخل فرقة العمل أعلاه. ونسقت المفوضية التعاون مع آليات حقوق الإنسان، وركزت على تعزيز قدرات أعضاء فرقة العمل على إدماج حقوق الإنسان ضمن عملهم المتعلق بالأمراض غير المعدية. وأصدرت رسائل وإرشادات رئيسية بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام حقوق الإنسان في الاستجابة للأمراض غير المعدية على الصعيد الوطني.

59- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية على مدى العام تقديم الدعم إلى وكالات الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان. ونظمت تدريباً للمدرِّبين أثمر عن إنشاء مجموعة من 20 مدرباً إضافياً من مدربي الأمم المتحدة والمفوضية على النهج القائم على حقوق الإنسان لمساعدة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مبادراتهم الرامية إلى دعم الحكومات. ونشرت المفوضية أيضاً تحليلاً قطرياً مشتركاً أُعد حديثاً وقائمة مرجعية على الإنترنت لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بشأن عدم ترك أحد خلف الركب والتنمية المستدامة، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك لكفالة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في عمليات التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

60- وفي سياق دعمها الجاري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس الحقوق، دعمت المفوضية، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عرض المذكرة التوجيهية

(32) انظر https://www.ohchr.org/ar/human-rights-75/monthly-themes#September.

(33) انظر https://www.ohchr.org/en/opinion-editorial/2023/12/conflict-and-crisis-expose-failure-advance-right-health.

لحقوق الإنسان والعروض الوطنية الطوعية الرامية إلى تحسين الاستفادة من العمل المضطلع به في مجال حقوق الإنسان لدى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العروض الوطنية الطوعية، وتخفيف أعباء الإبلاغ.

واو- تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق عمل هيئات المعاهدات وآليات حقوق الإنسان

61- قدمت المفوضية الدعم إلى الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، بوسائل منها التعاون التقني والرصد والإبلاغ وبناء القدرات في مجال الإصلاح القانوني والسياساتي ومتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان، في كل من الاتحاد الروسي وألبانيا وأوغندا والبرازيل وبنما وبوروندي وبيرو والجمهورية الدومينيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وصربيا وغانا وغيانا وغينيا – بيساو وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وفييت نام وكابو فيردي وليبريا وليسوتو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنغوليا ونيبال وهندوراس.

62- ويسَّرت المفوضية تبادل الممارسات الجيدة ذات الصلة بالآليات الوطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة. ونشرت المفوضية قاعدة بيانات تتبُّع التوصيات على الصعيد الوطني، التي أعيد تصميمها حديثاً في ستة بلدان إضافية. وقدمت المفوضية الدعم إلى الحكومات لإنشاء وتعزيز آليات وطنية لتقديم التقارير والمتابعة في كل من إثيوبيا وإسواتيني وأوزبكستان وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والفلبين وقيرغيزستان وكوبا وليبريا وليسوتو وماليزيا وملديف وموزامبيق وهايتي وهندوراس، وكذلك عن طريق نشاط إقليمي تم تنظيمه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

63- وفي إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، استمر العمل مع الحكومات والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقدم المكلفون بولايات إعلاناً مشتركاً في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أكدوا فيه على الدور الحاسم لحقوق الإنسان باعتبارها أداة لإحداث تغييرات تحويلية عاجلة بغية تحقيق جميع الأهداف أعلاه بحلول عام 2030.

64- ويبين تقرير الأمين العام عن استنتاجات وتوصيات الإجراءات الخاصة[34] القوة الناجمة عن حقوق الإنسان باعتبارها تتيح أدوات تحويلية وحلولاً للمشاكل العالمية. ويُقيم الأمين العام في تقريره صلة واضحة بين عمل الإجراءات الخاصة وندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وكفالة استجابة نظام حقوق الإنسان في مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وجميع ركائز عمل الأمم المتحدة. وقد استشهد، على سبيل المثال، بتقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، الذي أشار فيه المقرر الخاص إلى المياه باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه ضرورة السلام والتوأمة والتعاون، إذا اتبعت البلدان النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود[35].

(34) A/HRC/55/19.

(35) المرجع نفسه، الفقرة 26.

رابعاً- الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان: سياسة للنهوض بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهداف التنمية المستدامة

65- تواصل المفوضية حالياً تطوير مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، الذي يتمثل هدفه ومهمته الرئيسيان في حماية جميع حقوق الإنسان وإعمالها وحماية صحة الكوكب. إذ يضع الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان الناس والكوكب في صميم جميع القوانين والسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويهدف إلى كفالة أن تسترشد جميع القوانين والسياسات الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتجارية، والقرارات الاستثمارية، وخيارات المستهلكين، ونماذج الأعمال وتسيير الأعمال استرشاداً تاماً بقواعد ومعايير حقوق الإنسان. وهو يعزز المشاركة المتساوية والنشطة والحرة والمجدية للجميع، ويرمي على نحو مدروس إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي للتمييز المنهجي، والحد من أوجه عدم المساواة. وفي الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، يقدَّم الدعم إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية بوصف هذا الاقتصاد ضامناً هاماً للتماسك الاجتماعي والتضامن بين المجتمعات المحلية.

66- وفي الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، تدعو الحاجة إلى الإدماج المدروس والمستدام لجميع قواعد ومعايير حقوق الإنسان ضمن السياسات الاقتصادية. فمن شأن الإدماج التام لحقوق الإنسان في عملية وضع السياسات الاقتصادية والمالية أن يسفر عن نتائج أفضل للجميع. وتدعو الحاجة أيضاً إلى قياس النجاح الاقتصادي خارج نطاق النمو بمقياس إجمالي الناتج المحلي، أي بالتركيز عوضاً عن ذلك على ما إذا كان الاقتصاد قد حقق النتائج المتوخاة بالنسبة لجميع الناس وعزَّز إعمال جميع حقوق الإنسان.

67- وفي الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، يتم التشديد على أهمية الحد من أوجه عدم المساواة عن طريق الاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويتطلب ذلك وضع المساواة وعدم التمييز في صميم السياسة الاقتصادية لتحديد الأنماط الراسخة من التمييز الهيكلي والمنهجي، بوسائل منها، على سبيل المثال، تقييم الآثار التمييزية الفعلية أو المحتملة للسياسات قبل اعتمادها. وهذا يتطلب أيضاً تعزيز جمع البيانات وتحليلها لإبراز أنماط التمييز القائمة.

68- وفي الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، يتم الاعتراف بأنواع مختلفة من الاقتصادات في ظل مراعاة العوامل التاريخية والسياسية، بسبل منها الإقرار بالعواقب السلبية المستمرة للاستعمار والعنصرية والرق والنظم الأبوية وأوجه عدم المساواة بين الدول وفيما بينها. وتقوم المفوضية حالياً بتحديد مسارات العمل الرئيسية في هذا الصدد. ومن شأن اتخاذ إجراءات قائمة على الحقوق في هذه المجالات أن يساعد البلدان على الانتقال إلى الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان. وهذا يشمل ما يلي: (أ) اتخاذ إجراءات متجددة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛ و(ب) إرساء السياسات المالية في ميدان حقوق الإنسان؛ و(ج) التعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة التمييز وأوجه عدم المساواة؛ و(د) تعزيز حقوق الإنسان في إطار العمليات التجارية؛ و(هـ) النهوض بحقوق الإنسان؛ و(و) تعزيز سياسات الاستثمار والتجارة؛ و(ز) كفالة أن تكون حقوق الإنسان في صلب السياسات الصناعية؛ و(ح) الاستثمار في نظم الرعاية والدعم القائمة على حقوق الإنسان؛ و(ط) التوفيق بين النمو الاقتصادي والعمل البيئي؛ و(ي) قياس النجاح الاقتصادي خارج نطاق إجمالي الناتج المحلي؛ و(ك) تعزيز مشاركة المستهلكين والمشاركة السياسية والشفافية المالية.

69- ويتطلب تحقيق الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان العمل ضمن مجموعة من المجالات. وتُعتبر ضرورة تجديد الالتزام بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومعالجة أوجه عدم المساواة من

الأسس التي يقوم عليها هذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يركز المفهوم على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود بشأن السياسات المالية، بما في ذلك الضرائب، ودور قطاع الأعمال، والتجارة والاستثمار، والسياسات الصناعية، ونظم الرعاية والدعم. ويركز الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان أيضاً على مسألة الاستدامة، إذ يحتل النهوض بالحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة موقعاً في صميمه. وأخيراً، يتم إيلاء أولوية عليا في الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان للشفافية المالية ومشاركة الناس في وضع السياسات الاقتصادية.

70- وتشمل الإجراءات اللازمة ذات الأولوية للانتقال إلى الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة الاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة، وتحديداً في مجالات الصحة العامة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، وحماية وتعزيز الثقافة وحقوق العمال وكبار السن. ويشمل ذلك أيضاً زيادة الاستثمار في نظم الرعاية والدعم المرتكزة على حقوق الإنسان. وثمة حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار والتمويل وتبادل التكنولوجيا من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع التغير المناخي، والتصدي للخسائر والأضرار، وتحقيق الانتقال العادل في مجال الطاقة، وحماية التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، وتنظيم التلوث ومعالجته. ومن الأهمية بمكان أيضاً إرساء أطر متعددة الأطراف لاتفاقات الاستثمار والتجارة والسياسات الصناعية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية الحيز السياساتي والتنظيمي المتاح للدول للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودفع عجلة التحول الهيكلي الطويل الأمد نحو اقتصادات أكثر عدلاً وإنصافاً.

71- وتحد المستويات المرتفعة للديون من قدرات البلدان على تسخير الإنفاق الاجتماعي لأغراض محددة. وثمة حاجة ملحة إلى وضع إطار متعدد الأطراف أكثر شفافية وشمولاً لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها. وينبغي أن يكفل هذا الإطار الشفافية في الالتزامات المالية وشروط الإقراض، مع ضمان أن تكون آراء البلدان النامية مسموعة في عمليات اتخاذ القرارات. ويكتسي الدعم المقدم من النظام المالي الدولي إلى البلدان لإيلاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة عوضاً عن خدمة الدين أهمية بالغة لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز النمو العادل.

72- وتؤدي المؤسسات المالية الدولية دوراً حاسماً في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي. وهناك اعتراف متزايد بأهمية إدماج التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان في العمليات التي تضطلع بها والتدابير المتعلقة بالديون السيادية وبرامج المساعدة المالية. وهذا يشمل التعامل مع الالتزامات بحقوق الإنسان باعتبارها معايير ملزمة قانوناً في إطار خدمات الدعم والمشورة المقدمة إلى البلدان، على غرار أي جانب قانوني آخر سائد في الإطار المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن إدماج حقوق الإنسان ضمن أدوات التشخيص، وعند إسداء المشورة في مجال السياسات، وفي المقاييس الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية – ولا سيما في تحليلات القدرة على تحمل الديون – أمر بالغ الأهمية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

73- توضّح الأمثلة التي سُلط الضوء عليها في هذا التقرير العمل الذي تضطلع به المفوضية لتنفيذ ولايتها، ولا سيما في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها تبين الأثر الإيجابي والملموس لعمل المفوضية على القوانين والسياسات ذات الصلة وعلى حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

74- ويسلط التقرير الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به المفوضية في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشير إلى التقدم الهام المحرز من خلال عمل المفوضية في البلدان من أجل تحقيق جملة أمور منها إيجاد وتوسيع هامش التصرف في المجال المالي، وتطبيق نهج قائم

على الحقوق في نظم الضمان الاجتماعي، وتعزيز الحق في الصحة، والتصدي للفساد من منظور حقوق الإنسان، وإدماج الاعتبارات الجنسانية في الاستجابات السياساتية عن طريق اعتماد نهوج قائمة على الحقوق عند وضع السياسات الاقتصادية. ولقد كانت هذه الجهود مثمرة. ومع ذلك، فإنها تتطلب التزاماً ثابتاً ووقتاً ودعماً كافيين لتيسير إحداث التغيير. وثمة حاجة واضحة لمواصلة التطوير في عدة مجالات، بما في ذلك وضع خطوط أساس ومؤشرات وأدوات، فضلاً عن مبادئ توجيهية للتنفيذ، ورصد وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي تعترض إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

75- ولا سبيل للمغالاة في تأكيد أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما في الظرف الحالي الذي ينطوي على تحديات، حيث يواجه الناس مشقات اجتماعية واقتصادية، وأزمات غلاء المعيشة، وأزمات الغذاء والوقود، والارتفاع الشديد على حين غرّة في أوجه عدم المساواة، والفجوات المتزايدة في الدخل والثروة. وينبغي للدول أن تمضي إلى أبعد من التزاماتها الرسمية وأن تتخذ تدابير حقيقية ومدروسة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث تغييرات قابلة للقياس في حياة الناس. كما أن التعجيل بإحراز تقدم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمكن من منع نشوب الأزمات والنزاعات.

76- ويتيح الأخذ بمفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان سبيلاً وفرصة إضافيين للدول لمواءمة سياساتها الاقتصادية مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق "تطويق" الأموال المخصصة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث لا يمكن استخدامها إلا لهذا الغرض أثناء الأزمات المالية.

77- ويتطلب بناء الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان توافر أسس من التضامن، والتعاون والمساعدة الدوليين، والدعم المتبادل. وترتبط هذه المبادئ الرئيسية لا بالحق في التنمية فحسب، بل أيضاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، مع إشراك الدول والمجتمع العالمي على حد سواء. ويكتسي التزام القطاع الخاص بمبادئ حقوق الإنسان أهمية جوهرية مماثلة.

78- ويشهد على نجاح هذا العمل الاهتمام المتزايد من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بإقامة شراكات مع المفوضية في عملها المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحث المفوضية الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تزويدها بالدعم اللازم لتمكينها من الاستجابة بشكل إيجابي لطلبات البلدان للحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، ترحب المفوضية بتعزيز قدرتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 22/54، وتشير في الوقت نفسه إلى أن حالة السيولة في الميزانية العادية ذات الصلة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ككل تعوق التنفيذ الكامل لعملية تعزيز قدرات المفوضية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.